الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

منهجية الدراسة

نطاق الدراسة

الدراسات السابقة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

المقدمة:

يعد النقل الجوي من أحدث وسائل النقل وأكثرها تطورًا حيث أمتاز بالسرعة الفائقة ويعد أكثرها أمانا مقارنة بوسائل النقل الأخرى، لذلك ازداد الطلب عليها في مجالات الحياة وبالأخص التجارة الدولية، وهذا ما يبرر لجوء الناس لها في السنوات الأخيرة، كما يربط النقل الجوي بين جميع أنحاء العالم، وبالتالي يعتبر واحدة من العوامل الرئيسية لازدهار التنمية الاقتصادية للدول.

على الصعيد العالمي يعد النقل الجوي المحرك الأساسي للسياحة في البلدان النامية حيث يسافر 52% من السياح بالطائرة بسبب توفيرها للتكلفة والوقت، وتوفر راحة أفضل مقارنة بوسائل النقل الأخرى، وفي الوقت نفسه تساهم في تطوير القطاعات مثل الفنادق، مراكز التسوق والمطاعم، وربما قد تكون الطريقة الوحيدة للنقل في المناطق النائية، وبالتالي تكون مشجعة للاندماج الاجتماعي والتعرف على الثقافات بين الأمم.

إلا أن زيادة الطلب على النقل الجوي أدت إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المسافر الجوي، لذلك كان لزامًا الحاجة إلى وضع قواعد قانونية دولية وآخري داخلية تنظم أحكام النقل الجوي الدولي، ونتيجة لذلك وضع المشرعون قوانيين محددة لتنظيم العلاقة القانونية بين المستهلكين وشركات الطيران التي تقدم خدمة الطيران من أجل ضمان حماية حقوق المستهلك بشكل عام، بعد ذلك خصصت بعض تشريعات الدول أحكامًا خاصة بشان حماية المستهلك في بعض القطاعات، كما يعتبر قطاع النقل الجوي واحدًا من أكثر القطاعات الهامة التي تتطلب تدخل السلطة التشريعية لتنظيمها من أجل حماية المستهلك في هذا القطاع، وهذا يرجع إلى خصوصية وطبيعة القانون الجوي وتخصصه بين جميع القوانيين الأخرى التي تتطلب سن قواعد محددة لحماية المستهلك في هذا القطاع، وإن الاتفاقيات الدولية

بخصوص النقل الجوي تنظم بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي ولا تنظمها جميعها، لذلك ترك تنظيم القضايا التي تقع خارج نطاق تلك الاتفاقيات للتشريعي الوطني للدول، وبالتال فان العديد من البلدان مثل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أدركت ضرورة توفير الحماية الفعالة للمستهلكين في النقل الجوي، حيث سنوا تشريعات محددة لمعالجة هذه القضية، ولتنظيم القضايا التي لم تتناولها الاتفاقيات الدولية، مثل التعويض الفوري لتأخير الرحلة دون الحاجة إلى رفع دعوى قضائية في المحكمة والحجز الزائد وإلغاء الرحلات الجوية، ومساعدة الركاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أن اتجاه هذه البلدان نحو تعزيز حماية المستهلك في النقل الجوي أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة وزيادة في خيارات المستهلك وتحسين العلاقة بين شركات النقل الجوي والمستهلكين، وبالتالي فان هذا يشجع الدول الأخرى كالعراق مثالًا على اعتماد تشريع محدد بشأن حماية المستهلك في النقل الجوي على وجه التحديد أو من ناحية أخرى التي تنطبق أيضا على النقل الجوي. رغم التطور الحاصل في التشريعات؛ إلا أنها لا تلبي المستوى المطلوب وهذا ما أقرت به منظمة الطيران المدني، حيث ذكرت بان هناك انخفاضًا واضحًا في جودة الخدمات في قطاع النقل الجوي كالحوادث الجوية، والخدمات السيئة، والإلغاء الرحلات، والتأخير في الرحلات الجوية التي تكون مخيبة للآمال، بالإضافة إلى ذلك؛ معاناة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في السفر مقارنة بالركاب الأصحاء وهم بحاجة إلى اهتمام خاص من المشرع، ومن شركات الطيران ولا ننسى إلى أن العالم اليوم موطن لحوالي 1000 مليون شخص ذوي الاحتياجات الخاصة أي يشكلون نسبة 15% من سكان العالم.

مما تقدم تبين الدراسة أن قطاع النقل الجوي العراقي يعاني من هذه الأوضاع السلبية، ولذلك سيتم دراسة هذه القضية، والوقوف على معوقات حماية المستهلك (المسافر) وتقديم توصيات لتحسين قطاع النقل الجوي في العراق.

مشكلة الدراسة:

أن قطاع النقل في العراق يخضع لاتفاقية وارسو لسنة 1929م والبروتوكولات المعدلة لها، وان هذه الاتفاقية لا تغطي جميع حقوق المستهلك الجوي، [3] وأهمها حقوق المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة عند السفر بالطائرة على الرغم من أهمية هذه المسألة في العراق بسبب ارتفاع عدد المعوقين نتيجة الحروب والصراعات المسلحة، وغياب الرعاية الصحية. [4] بالإضافة الى أن حماية المستهلك وفق عقد النقل الجوي العراقي غير كافية حيث يحتوي ها العقد على شروط تعسفية لصالح الناقل الجوي على حساب المستهلك وأن قواعد القانون المدني غير كافية لمعالجتها. [5] كما أن قانون حماية المستهلك الذي شرع سنة 2010م لم يعالج مسألة الشروط التعسفية الواردة في عقد النقل الجوي ولم يفعل القانون وكذلك لم يشكل مجلس حماية المستهلك لحد الأن رغم إقراره مما يعني أن الحماية التشريعية للمستهلك العراقي بصورة عامه الى هذه اللحظة حبر على ورق. [6]

ومن تطبيقات انتهاك حقوق المستهلك؛ أجبرت الرحلات الجوية الركاب على الجلوس في ممر الطائرة بسبب الحجز الزائد، كما فقد مسافرين آخرين رحلاتهم بسبب مغادرة الطائرة قبل الموعد المحدد

---

(3) منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO). 18 إلى 22 مارس 2013م . "فعالية قوانين حماية المستهلك". ***ورقة عمل مقدمة من الأمانة، المؤتمر العالمي للنقل الجوي (ATCONF)***. الاجتماع السادس. مونتريال. ص 9.

(4) وفق أخر إحصائية لوزارة التخطيط العراقية عن عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق يقدر (مليون و375 ألف شخص) في 13 محافظة ماعدا إقليم كردستان. عادل فاخر. 2014. *أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق تتجاوز الثلاثة ملايين*. منشور على شبكة رووداو _ بغداد على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/030920149.

(5) كما في القضية رقم 335 (2008). حيث اعتبرت المحكمة العليا في العراق أن الشروط المجحفة الواردة في عقد النقل الجوي قانونياً، حيث لا يسأل الناقل عن تنفيذ العقد في وقت معين ولذلك، رفضت المحكمة تعويض المدعي عن الأضرار الناجمة عن عدم حضور اجتماع العمل بسبب مغادرة الطائرة قبل الموعد المقرر. قضت المحكمة بما يلي: ((لا يتم ضمان الأوقات المذكورة في جدول الرحلات ولا تشكل جزءًا من العقد. يحق للناقل الجوي، دون إشعار مسبق، استبدال الطائرة وإلغاء جدول الرحلات الجوية ولا يتحمل مسؤولية توفير وسائل نقل بديلة لمواصلة الرحلة)

(6) طارق كاظم عجيل. 2010م .دراسة في الاحكام الإجرائية لدعوى حماية الاستهلاك ((دراسة مقارنة في ظل قانون حماية المستهلك العراقي رقم (1) لسنة 2010)). مجلة كلية المأمون. الاصدار 22. ص185.

للرحلة [7]، لهذا تحاول هذه الدراسة فحص التشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة في توفير الحماية للمستهلك في قطاع النقل الجوي بالمقارنة مع الحماية المتوفرة في التشريعات الاوربية والامريكية والحصول على أفضل حماية للمستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق.

أسئلة الدراسة:

في ضوء الخلفية وبيان المشكلة، أثار البحث الأسئلة التالية:

1. ما ماهية حماية المستهلك في النقل الجوي ومدى فعاليتها في قطاع النقل الجوي الدولي؟
2. كيف يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في مجال حماية حقوق المستهلك الجوي؟
3. هل قطاع النقل الجوي في العراق ملائم لحماية حقوق المستهلك الجوي؟
4. هل آلية إنفاذ حقوق المستهلك الجوي فعالة في العراق؟ وكيفية معالجتها؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة القوانيين المتعلقة بحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق والاتفاقيات الدولية وكيف يمكن أن تضمن حماية المستهلك في هذا القطاع؟ كما يهدف البحث إلى استخلاص الدروس من أفضل الممارسات الدولية، أما الأهداف المحددة لهذه الدراسة هي كما يلي:

(7) Haider Najm.2012. "Chaos in The Sky: The Iraqi Airline that Leaves Early, Late or Not at All," *Niqash / Economy* on website: https://www.niqash.org/en/articles/economy/3124/.

1. بيان مفهوم النقل الجوي وحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي وبيان فعاليتها في القانوني الجوي الدولي.
2. استخلاص الدروس من تجربة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بشأن حماية حقوق المستهلك الجوي.
3. تقييم قطاع النقل الجوي العراقي، وبيان مدى ملائمته لحماية حقوق المستهلك الجوي.
4. تحليل أليات أنفاذ حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق، وبيان مدى كفاءتها واقتراح الإصلاح القانوني والمؤسسي.

أهمية الدراسة:

يعتبر النقل الجوي بجميع صوره عصب الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر، وبات العامل المؤثر في ازدهار التجارة؛ لذا يرى الباحث أهمية هذه الدراسة تتضمن ما يأتي:

أ- من الناحية العملية التطبيقية؛ من المعتقد أن نتائج هذه الدراسة تسهم بشكل كبير في مساعدة الحكومة العراقية وخاصة المشرّعين في تأسيس نظام قانوني لحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي، وسوف تساعد في تعديل الموجود منها من أجل ضمان حقوق المستهلك. سيكون بمثابة دليل للهيئة التشريعية لعلاج النقص في النظام الحالي بالإضافة أن موضوع البحث يخدم مقصدين من المقاصد الشرعية، وهو حفظ الأنفس وصيانة حقوقها إضافة إلى مقصد حفظ المال وتنميته، فحفظ المال ضرورة شرعية بالإضافة إلى كونه حاجة نفسية، وهذا المقصدين يعطي البحث أهمية خاصة.

ب- من الناحية الأكاديمية العلمية يكون هذا البحث إضافة حقيقية للدراسات القانونية حول حماية حقوق المستهلك في قطاع الجوي العراقي. كما يمكن أن تستخدم هذه الدراسة كمرجع للباحثين الآخرين والطلاب المهتمين بمجال حماية حقوق المستهلك بصورة عامة وحماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي بصورة خاصة، بعد أن أصبح إحدى أهم الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث، وبما أن قطاع الطيران العراقي أستأنف عمله في العراق حديث العهد، لذلك يجب بحثها وتحليلها وبيان معوقاتها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها بما يحقق الازدهار للبلد والمجتمع الذي نعيش فيه.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها، للوقوف على آلية تعامل الحكومة العراقية والقوانين العراقية في حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي، حيث استخدم الباحث المنهج الاستقرائي للوقوف على نتائج الدراسات العلمية المختصة، أوراق المؤتمرات، وقائع ونتائج قرارات المحاكم لبعض القضايا ذات العلاقة. وذلك سعيا للوصول إلى نتائج واقعية فعالة، تخدم مشكلة البحث وأهدافه.

بالإضافة الى استخدامه المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع إيضاح وتفسير سياسات قطاع النقل الجوي تجاه انتهاك حقوق المستهلك الجوي في العراق وكيفية إنفاذ حقوقه المقررة له، وقد تعمق الباحث بدراسة وتحليل نصوص الاتفاقيات الدولية والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك الجوي.

كما استخدم الباحث المنهج المقارن في بعض الجوانب لدراسة أفضل التشريعات القانونية في مجال حماية المستهلك لبعض الدول الأخرى، وما تضمنته الاتفاقيات الدولية من حقوق، للوقوف على

أفضل الاتجاهات والممارسات الدولية القائمة على احترام حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي والاستفادة من تجاربها في العراق.

نطاق الدراسة:

النطاق الموضوعي: ستركز هذه الدراسة على تحليل القوانيين المتعلقة بحقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي للأشخاص الذي تقوم به شركات الطيران، وتشمل هذه الحقوق الفترة التي تسبق السفر والتي تنطوي على حالات انقطاع السفر مثل عدم الصعود على متن الطائرة وتأخير وإلغاء الرحلات الجوية والمساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما سيتم فحص حماية المستهلك في النقل الجوي فيما يتعلق بالوفاة أو الإصابة البدنية، والتأخير أثناء الرحلة وأضرار الأمتعة. بالإضافة الى أن الدراسة ستتناول بحث حقوق المستهلك في التشريع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية باعتبارهما أفضل الممارسات الدولية في مجال حماية حقوق المستهلك. كما ستتناول هذه الدراسة أيضا بيان الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع النقل الجوي في العراق وبيان مدى كفاءته، بالإضافة إلى بيان حقوق المستهلك التي لم تناولها اتفاقية وارسو لعام 1929موالبروتوكولات المعدلة لها المطبقة في العراق وحماية المستهلك من الشروط التعسفية الواردة في عقد النقل الجوي، وأخيرا تم بحث أليات حل النزاعات الناشئة عن عقد النقل الجوي واقتراح الإصلاح المؤسسي والقانوني

النطاق المكاني للدراسة: أن الدراسة ستتناول القانون العراقي والاتفاقيات الدولية المنظمة للنقل الجوي مع الإشارة الى دراسة القانون الأمريكي والاتحاد الأوربي في هذا الموضوع للك فان التشريعات المختارة هي قانون الطيران المدني العراقي رقم148 لسنة 1974المعدل، وقانون حماية المستهلك العراقي رقم 1 لسنة 2010. قانون النقل العراقي رقم80 لسنة 1983، قانون النقل العراقي رقم40 لسنة 1951 قانون

المنافسة وحظر الاحتكار رقم14 لسنة 2010 وقانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة رقم38 لسنة 2013، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل الجوي، أي اتفاقية وارسو1929م والبروتوكولات المعدلة لها واتفاقية مونتريال لعام 1999م من الضروري الإشارة هنا إلى أن الحكومة العراقية لم تصدق على اتفاقية مونتريال لعام 1999مبعد.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية

خليل، رائد أحمد. 2019.التأمين من مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار اللاحقة بالركاب وأمتعتهم.(8)

تناولت الدراسة مسألة التأمين في عقد النقل الجوي حيث تطرقت إلى التأمين من مسؤولية الناقل الجوي والآثار المترتبة عليه، كما وضح عدم اهتمام المشرع العراقي في هذه المسألة وكذلك تطرقت إلى أن قانون الطيران المدني العراقي رقم 148 لسنة 1974 المعدل، وبيان أحكام التأمين وفق القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 بالإضافة إلى اتفاقية وارسو لسنة 1929م والبروتوكولات المعدلة لها باعتبارها المصادق عليها من قبل جمهورية العراق وتوصل الباحث في نتائج الدراسة الى أن المشرع العراقي لم ينظم مسألة التأمين في قطاع النقل الجوي رغم أهميته حيث لم تفرد له أحكام خاصه رغم تنوع المجالات التي يغطيها وتفرع القوانين الناشئة عنها حيث أستخدم الباحث في هه الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل الآراء الفقهية والقضائية.

(8) خليل، رائد احمد. 2019م."التأمين من مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار اللاحقة بالركاب وأمتعتهم". *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*. المجلد 9. العدد 2.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها استهدفت دراسة النقل الجوي من جانب التأمين على المخاطر الجوية. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث المضمون رغم قرب الموضوع من الدراسة الحالية، حيث تناولت الدراسة السابقة جزئية التأمين على الأضرار اللاحقة بالركاب، أما الدراسة الحالية فتناولت حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي ومنها مسألة التأمين من أخطار الطيران كفرع جانبي في الدراسة الحالية، حيث تعتبر الدراسة الحالية أعم واشمل من الدراسة السابقة لأنها تناولت حقوق المستهلك في النقل الجوي من منظور الاتفاقيات الدولية والقانون العراقي، مع بيان أفضل الممارسات الدولية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق المسافرين جوًا تحليل قطاع النقل الجوي وأنفاذ القانون في العراق وبيان مواطن الخلل.

المناصير، محمد عبدالحفيظ. 2019. مسؤولية الناقل الجوي في عقد نقل الركاب: دراسة في القانون الدولي والقانونيين الأردني والعماني (9):

تناولت الدراسة السابقة بحث أحكام المسؤولية العقدية للناقل الجوي في عقد نقل الركاب، من خلال بيان طبيعة المسؤولية وبيان التزامات الناقل الجوي العقدية وأساسها القانوني وفقًا لاتفاقية وارسو والبروتوكولات المعدلة لها، واتفاقية مونتريال، وشرط قيامها كوقوع الحادث ووقوع الضرر بالراكب والعلاقة السببية وحالات الإعفاء منها، توصل الباحث في هذه الدراسة انه أمام تضارب تشريعي حول هذه المسؤولية فهي مسؤولية عقدية مع وجود استثنائيين تكون فيهما مسؤولية تقصيرية بالمقابل يمكن دفع هذ المسؤولية من جانب الناقل الجوي وفق حالات حددها القانون الجوي الدولي "اتفاقية مونتريال لعام

(9) المناصير، محمد عبدالحفيظ. 2019م. "مسؤولية الناقل الجوي في عقد نقل الركاب: دراسة في القانون الدولي والقانونين الأردني والعماني". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. المجلد 9. العدد1.

1999م "والقانون الوطني "القانون الأردني والعماني" مستخدما المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب المقارنة بين تشريعات الأردنية والعمانية في صدد الموضوع.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها أتخت من النقل الجوي مجالًا للبحث. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث المنهجية والنطاق، حيث تناولت الدراسة السابقة المقارنة بين الفانون الأردني والعماني، أما الدراسة الحالية تناولت حماية حقوق المستهلك في النقل الجوي من منظور الاتفاقيات الدولية والقانون العراقي، مع بيان أفضل الممارسات الدولية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق المسافرين جوًا لاستخلاص الدروس والاستفادة منها بالإضافة إلى تحليل قطاع النقل الجوي في العراق.

إيمان نابوش وحسام الدين ومحمد. 2017. مسؤولية الناقل الجوي الدولي في عقود نقل الركاب وفقًا للقانونيين الإماراتي والكويتي والاتفاقيات الدولية [(10)]:

تناولت الدراسة السابقة مسألة الوضع القانوني لمسؤولية الناقل الجوي الدولي في عقد نقل الركاب، وفقًا للقانونيين الإماراتي والكويتي والاتفاقيات الدولية، من خلال التعرف على ماهية النقل الجوي، وكذلك التطرق إلى الطبيعة القانونية لهذا النوع لمعرفة الإشكاليات القانونية المتعلقة بمسؤولية الناقل الجوي الدولي، كما تناولت الدراسة حالات قيام المسؤولية وأساسها القانوني والآثار المترتبة عليها وحالات الإعفاء منها، وآلية إنفاذ المسؤولية وكذلك استأنس برأي الفقه والقضاء من هذه الأمور.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها استهدفت دراسة مسؤولية الناقل الجوي أتجاه المستهلك. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من

(10) إيمان نابوش وحسام الدين ومحمد. 2017. "مسؤولية الناقل الجوي الدولي في عقود نقل الركاب وفقًا للقانونين الإماراتي والكويتي والاتفاقيات الدولية". *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*. جامعة الإسكندرية. العدد 2.

حيث النطاق حيث تناولت الدراسة السابقة القانونيين الكويتي والإماراتية أما الدراسة الحالية تناولت حماية المستهلك في قطاع النقل العراقي في ظل الاتفاقيات الدولية المصدق عليها ودراسة أفضل الممارسات الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق المستهلكين الجويين.

عبد الله، هوزان عبد المحسن. 2016.المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن سلامة الركاب [11]:

تناولت دراسة السابقة مسؤولية الناقل الجوي والراكب، كما تطرقت الدراسة إلى معرفة مدى مسؤولية الناقل الجوي عن تنفيذ العقد الجوي وبيان أثار مسؤولية الناقل الجوي وتحديد أبعادها، كما اعتمد في الدراسة السابقة على المنهج المقارنة بين التشريعات العراقية والمصرية والفرنسية والأمريكية، كما اقتصر على تحليل اتفاقية وارسو 1929موالبروتوكولات المعدلة لها بشكل مختصر.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها استهدفت دراسة سلامة الركاب من مسؤولية الناقل الجوي واعتمدت إحدى الدول المقارنة في الدراسة العراق. وتختلف الدراسة الحالية عن السابقة من خلال منهجية البحث بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية ركزت على حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق والاتفاقيات الدولية، وفحص أفضل الممارسات الدولية بشأن حقوق الركاب الجويين مع الإشارة الى تشريع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي في مجال حماية المستهلك في قطاع النقل الجوي.

محمود علي أسماعيل معافا.2017. المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن الأضرار الجسدية للركاب دراسة تأصيلية مقارنة [12]:

---

(11) عبد الله، هوزان عبد المحسن. 2016. "المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن سلامة الركاب". *مجلة جامعة تكريت للحقوق*. العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الأول. الجزء الثاني.

تناولت الدراسة السابقة مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار الجسدية للركاب في النقل الجوي الدولي والداخلي، حيث تطرق الباحث في الدراسة السابقة إلى حالات إعفاء الناقل الجوي من المسؤولية، كما تطرق إلى أطراف الدعوى والمحكمة المختصة بالنظر في الدعوى، وكذلك تناول الباحث في الدراسة السابقة التعويض عن الضرر الذي يلحق الركاب في الفقه الإسلامي واتفاقيات الناقل الجوي الدولية وشروط الضرر الموجب للتعويض، كما استعانة الدراسة السابقة بالمنهج المقارن التأصيلي بين الشريعة والاتفاقيات الدولية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها استهدفت مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار الجسدية للركاب في النقل الجوي الدولي والداخلي وهذا من صميم حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الاختصاص المكاني ومن حيث منهجية البحث. حيث استهدفت الدراسة الحالية دراسة القانون العراقي مع الإشارة الى الاتفاقيات الدولية المنظمة لها مع الإشارة الى تشريعي الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية في مجال حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي. أما من حيث المنهجية فتناولت الدراسة السابقة المنهج المقارن التأصيلي بين الشريعة والاتفاقيات الدولية أما الدراسة الحالية فاقتصرت على الجانب القانوني ولم تتطرق الى الشريعة الإسلامية.

الزعابي، ناعمة سلطان. 2016." المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن أضرار الإرهاب الموجه ضد أمن وسلامة الطيران المدني وفقاً للقانون الإماراتي والاتفاقات الدولية [13]:

---

(12) محمود علي أسماعيل معافا." المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن الأضرار الجسدية للركاب دراسة تأصيلية مقارنة" (رسالة ماجستير). كلية العدالة الجنائية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.

(13) الزعابي ناعمة سلطان. 2016." المسؤولية المدنية للناقل الجوي عن أضرار الإرهاب الموجه ضد أمن وسلامة الطيران المدني وفقاً للقانون الإماراتي والاتفاقات الدولية". (رسالة ماجستير). كلية القانون. جامعة الأمارات العربية المتحدة.

هدفت الدراسة السابقة إلى بيان الأعمال الإرهابية المهددة للنقل الجوي وتحديد مسؤولية الناقل الجوي عنها، وذلك من خلال بيان مسؤولية الناقل الجوي في المحافظة على سلامة الركاب عن طريق اتخاذ التدابير الضرورية، فضلاً عن حماية الركاب من أخطار الأعمال الإرهابية وتقرير تعويضات متفق عليها دولياً بحيث لا يقل مقدار التعويض عن الحد الأدنى المقرر في الاتفاقيات الدولية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية يظهر من حيث بعض جوانب الدراسة ومكان والنطاق حيث إن الدراسة السابقة ركزت على العمليات الإرهابية الموجهة على الطيران المدني ومسؤولية الناقل الجوي، وتعمقت في التعويض الذي يحق للركاب في حالة حدوث العمل الإرهابي بينما الدراسة الحالية ركزت على جميع حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق والاتفاقيات الدولية.

محمود محمد خليل،2013. "حالات إعفاء الناقل الجوي من المسؤولية حسب اتفاقية مونتريال والتشريعات الأردنية" [(14)]:

تناولت الدراسة السابقة أعلاه حالات إعفاء الناقل الجوي من المسؤولية وفقًا لاتفاقية مونتريال والتشريعات الأردنية من خلال تعريف عقد النقل الجوي وخصائصه وآثاره، وبيان مسؤولية الناقل الجوي في عقد نقل الأشخاص والبضائع والأمتعة، كما يبين طرق إعفاء الناقل الجوي من المسؤولية ودعوى الالتزام في كل من اتفاقية مونتريال لعام 1991 والقوانين الأردنية كما ركزت الدراسة السابقة على طبيعة وحالات الإعفاء الناقل الجوي من المسؤولية من خلال تفصيل الدفاعات التي يستند إليها الناقل لإثبات

(14) محمود محمد خليل،2013. "حالات الإعفاء من مسؤولية الناقل الجوي وفقا لاتفاقية مونتريال والتشريع الأردني". (رسالة ماجستير،). كلية الحقوق. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

عدم تحمل مسؤوليته وحالات إنكار الناقل الجوي المسؤولية في نقل الأشخاص، البضائع والأمتعة وفقًا لاتفاقية مونتريال والتشريعات الأردنية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الشمولية، حيث نلاحظ أن الدراسة السابقة تعاملت مع عقد النقل الجوي بشكل عام، سواء تعاملت مع الأشخاص أو البضائع أو الأمتعة، كما ناقش الباحث في الدراسة السابقة بتفصيل كبير حول حالات الإعفاء من المسؤولية وفقًا للقانون الأردني واتفاقية مونتريال، أما الدراسة الحالية تهتم بدراسة حقوق المستهلك في النقل الجوي للأشخاص فقط ولم تتطرق إلى النقل الجوي للبضائع، كما ركزت على حالات مسؤولية الناقل الجوي وفقًا للاتفاقيات الدولية والتشريعات العراقية وعلى كيفية ضمان الحماية الفعالة للمستهلكين في النقل الجوي في العراق ولم تتطرق الى حالات الاعفاء من المسؤولية.

أمجد محمد سامح .2011. "شروط المسؤولية عن الناقل الجوي الدولي بموجب اتفاقية وارسو وتعديله"[(15)]:

تناولت الدراسة السابقة موضوع شروط المسؤولية الناقل الجوي بموجب اتفاقية وارسو وتعديلاته دون التشريعات الوطنية، وقد تناولت بالتفصيل شروط مسؤولية الناقل الجوي الدولي في حالة نقل الركاب والبضائع وفي حالة حدوث تأخير ما إذا كان هذا التأخير في نقل الركاب أو البضائع، وبالتالي.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث الدراسة السابقة هي

(15) أمجد محمد سامح .2011. "شروط المسؤولية عن الناقل الجوي الدولي بموجب اتفاقية وارسو وتعديله". (رسالة ماجستير). كلية الحقوق. جامعة اليرموك. الأردن.

دراسة موجزة تتناول الشروط العامة لالتزامات الناقل الجوي بموجب اتفاقية وارسو لسنة 1929م فقط. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث تركيز الباحث على شروط المسؤولية في نقل البضائع وحالة التأخير التي تحدث أثناء تنفيذ هذا النوع من النقل، ومع ذلك فان الدراسة السابقة تختلف عن دراسة الباحث الحالية التي تتناول حقوق الركاب في عقد النقل الجوي للأشخاص سواء كان النقل محليًا أو دوليًا دون معالجة عقد نقل البضائع.كما تناولت الدراسة السابقة الموضوع من جانب اتفاقية واحدة وهي اتفاقية وارسو لسنة 1929م أما الدراسة الحالية تناولت الموضوع من جانب اتفاقية مونتريال واتفاقية وارسوا والتشريعات العراقية التي بصدد الموضوع مع بحث افضل الممارسات الدولية في مجال حماية حقوق المستهلك في النقل الجوي .

المطيري، وضحة فلاح .2011. مسؤولية الناقل الجوي الدولي في عقد نقل الركاب وفقاً للقانونيين الكويتي والأردني والاتفاقات الدولية[16]:

تطرق الباحث في الدراسة السابقة إلى مسؤولية الناقل الجوي في عقد النقل الجوي للركاب وفقًا للقانون الكويتي والقانون الأردني والاتفاقيات الدولية؛ ذلك من خلال التركيز على طبيعة النقل الجوي، والمسؤولية القانونية للشركات الناقلة في النقل الجوي، وحالات الإعفاء من هذه المسؤولية، كما تطرق الباحث إلى حالات المسؤولية التي تتناولها الاتفاقيات الدولية مثل مسؤولية الناقل الجوي لعمليات القرصنة الجوية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي للأشخاص محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث

(16) المطيري، وضحة فلاح. 2011. مسؤولية الناقل الجوي الدولي في عقد نقل الركاب وفقاً للقانونين الكويتي والأردني والاتفاقات الدولية. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

موضوع البحث، حيث تتناول الدراسة الحالية حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي والمسؤولية التعاقدية على الناقل الجوي، ولم تتطرق الى جزئية عمليات القرصنة الجوية. ومن حيث نطاق البحث تناولت الدراسة الحالية حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق على وجه الخصوص وكيفية إنفاذ حقوقه وبحث ودراسة أفضل الممارسات الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الركاب الجويين أما الدراسة السابقة فتناولت القانون الكويتي والاماراتي والاتفاقيات الدولية.

دلال يزيد. 2010. "مسؤولية الناقل الجوي للأشخاص في النقل الجوي المحلي والدولي" [(17)]

تناولت الدراسة السابقة موضوع مسؤولية الناقل الجوي للأشخاص في النقل الجوي المحلي والدولي وفقًا للقانون الجزائري واتفاقية مونتريال، مع تسليط الضوء على مفهوم هذه المسؤولية وطبيعتها من خلال تحديد سمة الناقل الجوي وحالات مسؤولية الناقل الجوي وحالات الإعفاء من هذه المسؤولية،

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي للأشخاص محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية هو أن دراسة يزيد ركزت فقط على حالات وقوع مسؤولية الناقل الجوي في عقد نقل الأشخاص، سواء كانت هذه المسؤولية محدودة أو غير محدودة بموجب أحكام القانون الجزائري، كما تناولت بالتفصيل الأحكام القانونية المذكورة في القوانيين الجزائرية المتعلقة بمسؤولية الناقل الجوي ومدى امتثاله للاتفاقيات الدولية، ومن هذا المنظور فان دراسة يزيد متخصصة في القانون الجزائري وهي مختلفة نسبيًا عن الدراسة الحالية

(17) دلال يزيد .2010. "مسؤولية الناقل الجوي للأشخاص في النقل الجوي المحلي والدولي". (رسالة الدكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبو بكر بلقايد. الجزائر.

التي تهتم بحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق على وجه الخصوص، مع ذكر أفضل الممارسات الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشان حقوق الركاب الجويين.

أمجد محمد هاني. 2010 "المسؤولية المدنية للناقل الجوي الدولي" [(18)]:

تناولت الدراسة السابقة موضوع النقل الجوي بشكل عام وفحصت عمليات النقل الجوي الخاضعة لاتفاقية وارسو وعمليات النقل غير المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية، ثم فحصت العناصر المطلوبة لمسؤولية الناقل الجوي بما في ذلك العطل والضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وحالات مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار التي لحقت بالركاب والأمتعة والسلع والمسؤولية عن عمليات القرصنة الجوية، وكذلك بحثت في حالات إعفاء الناقل الجوي من المسؤولية في اتفاقية وارسو لسنة 1929م وبروتوكولاته المعدلة لها، وتناولت عمليات النقل الجوي المتعلقة بالركاب والبضائع، وبحثت حالات مسؤولية الناقل الجوي في عمليات القرصنة الجوية ومخالفة سلامة البضائع وتأخر وصولها وحالات التعويض عن مثل هذه الحوادث.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي محلاً للدراسة وبيان مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار التي يتعرض لها المسافر أثناء الرحلة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية هي أن الدراسة السابقة محددة لم تتناول جميع حالات مسؤولية الناقل الجوي وكذلك تطرقت الدراسة السابقة إلى النقل الجوي للبضائع وعمليات القرصنة. أما الدراسة الحالية تتناول حماية حقوق المستهلك في النقل الجوي للأشخاص ولم تتطرق للبضائع وكذلك

(18) أمجد محمد هاني .2010. "المسؤولية المدنية للناقل الجوي الدولي". (أطروحة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن.

مكان الدراسة الحالية هي قطاع النق الجوي في العراق والاتفاقيات الدولية المنظمة لها بينما الدراسة السابقة ناقشت قضية محددة بشكل مفصل في ضوء اتفاقيو وارسو لسنة 1929م.

ثانيًا: الدراسات السابقة الأجنبية

Annalisa Yahanan, Febrian, and Rohani Abdul Rahim. 2017. the protection of consumer rights for aviation safety and security in Indonesia and Malaysia.(19)

تناولت الدراسة السابقة حماية حقوق المستهلك الجوي بين إندونيسيا وماليزيا باعتبارها بلاد مجاورة، بالإضافة إلى نشاط التجارة والسياحة بينهما، وتطرقوا الباحثين في الدراسة السابقة إلى فحص معايير الأمن والسلامة للمستهلكين في المطار في حالة الطوارئ كالكوارث الطبيعية والحرائق بالإضافة إلى حمايته من الإشاعات التي تسبب الذعر والخوف وحمايته من تشغيل الأجهزة الإلكترونية التي تعرض الرحلة للخطر.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها تناولت حماية حقوق المستهلك الجوي. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث المكان والشمولية، أن مكان الدراسة السابقة هي ماليزيا وإندونيسيا، أما مكان الدراسة الحالية هي العراق. من حيث الشمولية فالدراسة السابقة هي دراسة موجزة تتناول قضايا محددة من حقوق المستهلك قبل البدء بالرحلة أي في المطار. أما الدراسة الحالية فتتناول حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي العراقي وكيفية أنفاذ حقوقه مع التطرق الى تجربة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي والاستفادة منهما باعتبارهم الرائد في مجال حقوق المستهلك.

(19)Annalisa Yahanan, Febrian, and Rohani Abdul Rahim.2017. the protection of consumer rights for aviation safety and security in Indonesia and Malaysia". Sriwijaya Law Review journal. Vol. 1 Issue 1, January.

Fathi Zeroo. 2016. The role international convention aviation law.[20]

يدور موضوع الدراسة السابقة حول دور الاتفاقيات الدولية في قانون الطيران، والغرض الأساسي من هذا البحث هو اكتشاف التنظيم الدولي لقانون الطيران من خلال الاتفاقيات الدولية، وأيضا إلى استكشاف التنظيم الوطني لقانون الطيران في جمهورية العراق الاتحادية بما في ذلك إقليم كوردستان، وتحديد موقف الدول الجديدة (المنفصلة) تجاهه اتفاقيات الطيران الدولية التي وقعتها الدولة التي كانت جزء منه أو تم تمثيله به في العلاقات الدولية قبل الاستقلال.

تم استخدام أسلوب البحث النوعي في هذه الدراسة، نتج عن هذه الدراسة أن الاتفاقيات الدولية تعتبر المصدر الأساسي لقانون الطيران، ولكن ليست جميع الدول أطرافًا في الاتفاقيات، ولا جميع القضايا مغطاة بهم، وبذلك تم إبرام اتفاقيات ثنائية لملء هذا الفراغ، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد في جمهورية العراق الاتحادية أي حكم لتنظيم المجال الجوي بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ولم يشرع دستور جديد لقانون الطيران المدني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003في هذا الشأن، علاوة على ذلك كان هناك فرق كبير بين الطيران العام والخاص بشان موقف الدول الجديدة (المنفصلة)، والتي من خلالها الجمهور الدولي أقر بأن اتفاقيات الطيران ليست ملزمة من قبل الدول الجديدة ما لم تقبل بها، ويستمر تطبيق اتفاقية الطيران الدولي الخاص على الدول الجديدة إلا إذا لم توافق عليها رسميًا الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية المعنية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي العراقي محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية هو أن الدراسة السابقة لم تتطرق الى موضوع حماية المستهلك في قطاع النقل الجوي العراقي وانما تطرقت الى موقف إقليم

(20) Fathi Zeroo. 2016. The role international convention aviation law. (master thesis). Nearest university.

كردستان من الاتفاقيات الجوية الدولية. أما الدراسة الحالية فتناولت حماية حقوق المستهلك في قطاع النقل الجوي للأشخاص في العراق وكيفية إنفاذ حقوقه. وكذلك تناولت الدراسة السابقة التنظيم القانوني للنقل الجوي بين الحكومة العراقية الاتحادية وإقليم كردستان الذي يطالب بالانفصال أما دراستي فشملت حماية المستهلك في النقل الجوي من منظور الاتفاقيات الدولية والقانون العراقي.

Lindsay Ray Altmeyer. 2015. *Freedom to Fly: An Analysis of the Constitutional Right to Air Travel*.(21)

تبحث الدراسة السابقة في حق السفر كحق دستوري للمسافر، حيث يرى أن أي شخص قضى وقتًا في أحد المطارات ومن المحتمل أن يكون الركاب الذين صدموا من رحلة أو الذين تأخرت رحلتهم بشكل كبير أو ألغيت تمامًا والذي شرع في مضايقة وكيل التذاكر، مطالبًا بأن وضعتهم شركة الطيران على متن رحلة على الفور، أو أولئك الناس الذين هم "ضحايا" إغلاق المطارات المحلية أو شركات الطيران بشكل جذري أو قطع الرحلات من وإلى المطار، والذين يكتبون رسائل إلى المطار أو المديرين التنفيذيين لشركة الطيران، وتقديم التماس للرحلات الجوي وضعتهم شركة الطيران على متن رحلة على الفور، وتساءل الباحث هل يعتقد هؤلاء الركاب حقًا أن لديهم حقًا أساسيًا في الطيران، ويتساءل هل أن فرصة الطيران يجب ألا تمتد إلى الجميع الأمريكيين كمسألة حق. أم يجب عليها؟

توصل الباحث في الدراسة السابقة بعد تحليل دستور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حق الركاب في الطيران والقوانيين المتصلة بها بان الحق بالسفر ليس حق موجود فقط لكنه حق أساسي جداً

(21) Lindsay Ray Altmeyer. 2015. Freedom to Fly: An Analysis of the Constitutional Right to Air Travel. *Journal of Air Law and Commerce*. Volume 80. Issue 4. Article 4.

في مجتمعنًا حيث يرى الباحث في الدراسة السابقة أن الحق في السفر ليس مباحًا لانتهاك الأمان والتقاضي، ويجب أن يمارس المسافر حقه الدستوري في السفر الدولي والداخلي في إطار المصلحة العامة وعلى شركة الطيران احترام هذا الحق.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة السابقة هي: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، أنها اتخذت النقل الجوي محلاً للدراسة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث النطاق والشمولية، حيث نطاق دراسة الباحث هو القانون الأمريكي أما نطاق الدراسة الحالية القانون العراقي والاتفاقيات الدولية، وهذا يختلف عن الدراسة الحالية.

خلاصة الدراسات السابقة

مما سبق أوضحت الدراسات السابقة أن المستهلكين يعانون من مشاكل حقيقية في قطاع النقل الجوي. تؤثر هذه المشاكل على حقوقهم كمستهلكين وتعرضهم لها أضرار خطيرة، وخاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هنا أدركت معظم الدول الحاجة إلى حماية المستهلك وأصدرت قوانيين وأنظمة خاصة لحماية حقوق المستهلك وتقديم سبل الانتصاف مثل الحق في التعويض والرعاية والمساعدة دون الحاجة إلى رفع دعوى قضائية في المحكمة.

في العراق؛ يعاني المستهلكون العديد من المشاكل في المطارات بسبب ضعف البنية التحتية في المطارات، وان شركات الطيران لا تلتزم بالتوصيات الصادرة عن المنظمات المتخصصة المتعلقة بحماية المستهلك، والتوصيات غير ملزمة، والأهم من ذلك، لا توجد قوانيين أو لوائح محددة لحماية المستهلكين في قطاع النقل الجوي، ومع ذلك فان القوانيين القائمة المتعلقة بالنقل الجوي وحماية المستهلك متوفرة في مختلف الأحكام، أي قانون الطيران المدني العراقي رقم (148) لسنة 1974، قانون حماية المستهلك

العراقي رقم 1 لسنة 2010، قانون النقل العراقي رقم 80 لسنة 1983، وقانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة رقم 38 لسنة 2013 لمعالجة القضية بشكل عام، وبالتالي لا تحتوي على أحكام كافية فيما يتعلق بحماية المستهلك في هذا القطاع، ونتيجة لذلك واجه المستهلكون العديد من المشاكل عند نشوء نزاع في حين ان القوانيين الحالية غير مؤكدة تمامًا في حماية حقوقهم، كما لا توجد دراسات تتعلق بهذا الموضوع في العراق، مما يستدعي الدراسة الحالية لتعزيز حماية المستهلك في قطاع النقل الجوي في العراق.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA